

لقاء قناة الجزيرة بالدكتور إبراهيم الجعفري
2008/11/14
(إرهاصات انتخابية والتعديل الدستوري)

المقدم: كيف تنظر إلى الائتلاف الجديد الذي أنشأه السيد نوري المالكي (ائتلاف دولة القانون)؟

الجعفري: ما يتعلق بمسألة دولة القانون، نحن نركز كثيراً منذ انطلقنا بعد مرحلة السقوط سواء في مجلس الحكم، أو في رئاسة الجمهورية، وبشكل خاص في مرحلة رئاسة الوزراء للحكومة الانتقالية عام 2005، ركزنا على التأسيس لدولة القانون، وإبدال المحاصصة السياسية بالوطنية العراقية، أنا أعتبر الانخراط والالتحاق بهذا الركب علامة جيدة، والانتخابات تتسع لكل الذين تتبلور عندهم العملية الوطنية، ويدفعون بالانتخابات من خلال المحطات اللاحقة مستفيدين من الأخطاء السابقة التي مضت، ويضعون حداً لحالة التدني والتدهور واقتسام المواقع، وركزنا كثيراً في الحكومة الانتقالية على تأسيس دولة القانون، ونحن الآن أيضاً نوصي كل مرشحينا بالانضباط والعمل بالدستور، وجعله المؤشر الحقيقي لإدارة دفة الدولة سواء كان الجانب المركزي في بغداد أو مجالس المحافظات، وكذا تطبيق القانون، وجعله صفة وهوية، وتثقيف المواطن ليرتقي إلى مستوى القانون.

المقدم: ولكن على الصعيد السياسي، هذا الائتلاف الجديد ألا تراه مؤشراً على وجود انفرط في التحالف الموحد الذي يحكم العراق حالياً؟

الجعفري: سيبقى العراق وهو في شوطه الأول من طريق الصعود، وبناء الدولة العراقية يتعرض لإرهاصات كثيرة، وهذه ليست فقط في العراق، إنما في كل الدول التي تأسست حديثاً.

لا يهمننا كثيراً هذه الولادات الجديدة، إن ما يهمننا أن يكون الاتجاه بما يخدم العراق، ويفسح الفرصة أمام كل الأكفاء، ونحن لا ننظر كثيراً إلى الآليات بقدر ما ننظر إلى النتائج، وبرامج العمل، والشخصيات التي خبرها العراقيون، وقدرتها على أن تكون مشروع حل، لا أن تتحول إلى مشروع مشكلة، فلا مشاحة في الألفاظ والمصطلحات، ومن الطبيعي أن تظهر على المسرح كيانات متعددة، ولكن المواطن العراقي اليوم يتمتع بوعي رائع جداً ينفذ إلى العمق، ويدرك جيداً من هو المرشح، وما هو البرنامج، والشعارات والأقوال التي يضعها على محك التطبيق والواقع. أمل من كل القوى السياسية الوطنية والقاعدة الجماهيرية أن تختار من تعتقد أنه يسهم في رفع العراق إلى آفاق المستقبل المنشود.

المقدم: أين تيار الإصلاح الوطني من كل هذا الحراك، والاستعدادات للانتخابات المحلية؟

الجعفري: بالنسبة لتيار الإصلاح الوطني فإنه دخل الانتخابات كهوية مستقلة من دون أن يتحالف مع أحد، وخاطب كل الشرائح الاجتماعية في أغلب المحافظات العراقية من خلال الممثلات، والصحف والشخصيات المرتبطة بتيار الإصلاح الوطني، وبعد ذلك لسنا ضد هذه التحالفات، لكننا نعتقد أن المصلحة الوطنية تقتضي أن نتحرك في المرحلة الحاضرة بعنوان وهوية مستقلة، اسمها تيار الإصلاح الوطني.

المقدم: هناك دعوة لافتة للنظر بدأت تتسبب بجدل واسع في العراق حول تعديل الدستور العراقي، وكان لكم جولات وصولات فيما يتعلق بالدستور العراقي.. المالكي دعا إلى تعديل هذا الدستور لصالح المركزية على حساب اللامركزية التي كنتم (تدعون) إليها، ما رأيكم في ذلك؟

الجعفري: قلتها منذ عام 2005 إن لم يكن قبل ذلك: إن الدستور ليس مقدساً، فهو ليس كتاباً سماوياً.. نعم له حرمة، ولا ينبغي خرقه، لكن هذا خاضع للمناقشة، وأدعو إلى مناقشته؛ لأن فيه نقاط فراغ كثيرة أو فيه نقاط ضعف، والعديد من دول العالم غيرت الدستور مرات عدة كما في الولايات المتحدة الأميركية التي غيرت الدستور أكثر من ثلاثين مرة، وفرنسا خمس مرات، فليس بدعاً من القول أن نعمل على تبديل الدستور بالشكل الذي هو أفضل مما هو عليه الآن، خصوصاً أن الظروف الاستثنائية أحاطت بولادة الدستور، وتركت آثارها وبصماتها عليه. أما مسألة مركزية الحكم فقد أطلقت أكثر من خطاب، وأكثر من تصريح في مختلف محطات العمل بعد السقوط بأنني مع وحدة العراق، ومع حكومة مركزية قوية، بشرط أن لا يكون ذلك على حساب الحكومات المحلية ومجالس المحافظات، والتوازن بين هاتين الحقيقتين ليس غريباً.

المقدم: لكن كانت هناك تحالفات واسعة بينكم وبين الكرد، ألا يخشى أن ينهار كل هذا نتيجة تعديل الدستور؟

الجعفري: أعتقد أننا لا نستطيع أن نقف أمام المخاضات والإرهاصات التي سيتعرض لها العراق، ولكننا يجب أن نحدد الوجهة الصحيحة، ونأخذ بهذه الإرهاصات بالطريقة الصحيحة التي ننقل فيها من حالة الضعف إلى حالة القوة، ومن الخراب إلى البناء، ومن عدم الاستقرار إلى حالة الاستقرار، كما أن التحالفات ليست هدفاً بحد ذاته، إنما ينبغي أن نعيد النظر بها؛ لنرى مدى جدواها. ينبغي أن تكون المصلحة الوطنية فوق كل شيء، وأن تكون هي المنطلق، والهدف، والوسيلة.

المقدم: في عام 2005 صرّحت بأن طلب انسحاب القوات متعددة الجنسيات خطأ، وسيُسبب خللاً كبيراً في العراق؛ لأن رحيلها في وقت مبكر من شأنه أن يفجر حمامات من الدم.. الآن وبعد ثلاث سنوات على هذه التصريحات هل تغيّر موقفك من هذه المسألة؟

الجعفري: يجب أن نميز بين هويتين هوية القوات متعددة الجنسيات وهوية الاتفاقية الثنائية الأمنية..

وجود القوات متعددة الجنسيات في العراق لم يكن بقرار وطني اتخذه العراقيون أو القوى الوطنية العراقية المخلصة، إنما أعقبه حرب، وأعقبه احتلال، ثم بدأنا نتطور على ضوء قرار 1483، وما لحقه من قرارات 1511 و 1546 هذا أولاً، أما الفارق الآخر فهو أن ظرفنا الآن ليس كالظرف السابق، فأنا أعتقد أن مع نمو القوات الأمنية (الجيش والشرطة)، تصبح الحاجة أقل من السابق إن لم تكن الحاجة معدومة حتى للقوات متعددة الجنسيات.

وإذا كانت ثمة حاجة جزئية لدعم القوات المسلحة العراقية فليكن تحت مظلة الأمم المتحدة، والقوات متعددة الجنسيات وهو أمر واقع لم نكن نحن مسؤولين ابتداءً على وجودها، فعلياً أن لا نستبدل هذا باتفاقية أمنية مع هذه الدولة أو تلك.

المقدم: هناك دعوات لإقامة مجالس إسناد صدرت عن المالكي، على غرار مجالس الصحوات، بما يؤشر ويؤكد على أن الوضع الأمني، والقوات العراقية بحد ذاتها غير قادرة على تسلم الأمن، ومن ثم يبقى الوضع على حاله كما كان في السابق؟

الجعفري: واحدة من مؤاخذاتي على الإدارة الأميركية السابقة أنها لم تكن قد أسهمت بشكل جدي وفَعّال في تطوير القوات العراقية من حيث التجهيز، وإطلاق العنان بشكل كافٍ، وهذا ما يدعونا للإسراع بالارتقاء بالقوات الأمنية العراقية حتى تصل إلى مستوى الكفاية؛ ولا نرهن البلد من الناحية الأمنية بقوات مسلحة من دولة أخرى.